الجمعي وتجوز فيه الاشتراك البدلي فقائل والتحقيق ان يقال هذا الفرد المنتشر اما الموجود في ضمن كل واحد مما يصح الاشتراك فيه
بدلا فيصدق على الكل اجتماعا واما الموجود في بعض الاشخاص لكن يصح في ذاته صدقه على غيره ولولا وجد فيه وهذا الصحيح عن غير مرجح
لان نسبته الى جميع الاشخاص على السواء فالمنتشر اما ان يكون منحصرا في شخص بان يكون في نفسه بحيث يصح ان يتشخص لو اوجد لكن
الكثرة ابتدا لكن بحيث لو تشخص لواحد منها لا يمكن ان يتشخص بتشخص آخر فلو وجد فانما الموجود في شخص واحد او لا يكون موجودا
اصلا بل يكون امرا متخيلا ويكون بالنظر الى نفس مفهومه صالحا لان يتجاز بانجاز زماني انجاز كان ابتدا لكن لم يتخذ هذا الكثرة
الكلي الفرضي لكن الافراد الا ان يتشخص بتشخصات كثيرة لكن لم يتشخص لعدم وجوده واما هناك فالصلح
لان يتشخص بتشخص واحد ابتدا بحيث لو تشخص لواحد معين لا يمكن ان يتشخص بتشخص آخر وهذا ان النحوان من الفرد المنتشر العقليان
لكن لابد من البرهان على وجوده لكنهم لا يقنعون بهذين النحوين بل يقولون في كل كلي وان كان كثرة الاشخاص الذاتية
فصار ان او حقيقيا منحصرا في الخارج او منتشرا في الخارج
منحازا بتشخص ما من التشخصات فوجود منتشر هذا ما حصل لي الى الآن ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وبعد للقياء الثاني
قد عرفت ان المراد بالوجود الذهني آه هذا جواب اخر لاصل الاشكال عام جار في الصورة الحاصلة في الحس الظاهر ايضا
بخلاف الاول فانه على تقدير تمامه لا يجري الا في الحاصل في القوى الباطنة واللقياء والتي اشارة الى اجمال الجواب الاول وتفصيله
وتقريره على ما في الحاشية ان المراد بالهوية الشخصية هوية يمتنع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع والصورة الجزئية الحاصلة
في خيال زيد مثلا من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة لها في ذلك الخيال تطلق على تلك الصورة في خيال
يحصل على سبيل الاجتماع وللصورة الخيالية اعتباران كما مر فهي من حيث انها متشخصة بالتشخص الخيالي ومكتنفة
بالعوارض الخيالية موجودة بالوجود الذي يخصه وهذا الوجود الخارجي وهي من حيث هي اي مع قطع النظر عن التشخص
الخيالي والعوارض المترتبة على هذا التشخص موجود بوجود لا يخصه وهذا الوجود الخارجي وقد عرفت ان المراد بالوجود الخارجي
ما يقابل النحو الاول من الوجود وبالوجود الذهني مقابله فالموجود الذهني للا يصدق الا على ما فيه نوع من الاشتراك
مقطوع النظر عن نحو من التشخص فالوجود الذهني غير منحاز بها وهذه الصورة وان اشتملت على هوية يمتنع مجامعتها فرض الاشتراك
بين الاشخاص الخارجية لكن لا يشتمل على هوية يمتنع الاشتراك بين الصور الموجودة في الخيالات الكثيرة والتمنع وجود
مختلفة ففي بعضها وجود لا يصدق الا على ما فيه نوع من الاشتراك وهو واضح وفي بعضها الا على الكليات وهذا
لا يصح الا بتاويل بان يراد بالكليات ما فيه نوع من الاشتراك فان الكلي ما يصح فيه من الاشتراك اجتماعا بحسب الخارج

وهذه الصورة ليست كذلك هذا تقرير كلامه على طبق مرامه وبعد فيه شيء فان مبنى هذا الجواب كالجواب الاول على ان
الحاصل في الخيال الهوية الخارجية فالهوية الخارجية يكون مكتنفة بالعوارض الخيالية فاذا قطع النظر عن العوارض الخيالية
بقي الهوية الخارجية فالهوية الخارجية غير مانعة عن الاشتراك الجمعي بين الصور الحاصلة في الخيالات فقد صدق على الهوية
الخارجية انها غير مشاركة بالهوية المانعة عن الاشتراك الجمعي ولو اريد بالهوية ما يمنع الاشتراك بين الاشخاص العينية
فح لا يصدق على الصورة الحاصلة الخيالية ايضا لانها منحازة بهوية مانعة عن الاشتراك الجمعي بحسب الخارج الا ان
يقال ان المراد المنحاز بهوية مانعة عن الاشتراك في ظرف ذلك الوجود موجود خارجي والمنحاز بالهوية مانعة عن الاشتراك
بحسب ذلك الظرف موجود ذهني فتامل فيه ثم قال في الحاشية ولا يلزم من ذلك كلية مدركات الحواس اذ شاع الكلية
جواز الانطباق على الاعيان الخارجية محققا كان او مقدرا على وجه الاجتماع انتهى وتحقيقه ان الاشياء المشتملة على التشخص
الذي به تباين المتشخص في حد ذاته عما عداه وذوات متباينة ومن البين ان كل ذات لا يجوز صدقه على مباينه عند
العقل بحسب نفس الامر وفرض الفارض والاشياء الغير المشتملة على الهوية ليست مباينة للذوات الكثيرة المندرجة
تحتها في نفس الامر او في فرض الذهن فيجوز عند العقل بحسب مفهومه الصدق عليها فمناط الكلية والجزئية
على الاشتمال على الهوية وعدمه لكن لما كان الاشتمال على الهوية من لوازمه مباينة الذات للذوات الكثيرة موجودة
كانت او مفروضة مباينة حاصلة بحسب نفس مفهومه بحيث يابى العقل عن تجويز الاشتراك فيها بحسب نفس المفهوم
عرفت الجزئية بها ولما كان عدم الاشتمال على الهوية موجبا للابهام والتذوت بذوات كثيرة لا جرم هو بنفسه يكون
صالحا لتكثر الذوات بنفس مفهومه سواء تحقق هذا التكثر بحسب نفس الامر او بحسب الفرض الذهني فقط فحينئذ عرفت الكلية
بها فافهم **قوله** ولا يخفى ان المنحاز في الخارج آه حاصله ان في التشخص بهين احدهما انه عبارة عن الهوية المنحازة بحيث
يابى الاشتراك من غير اشتمال على امر زائد يكون به الامتياز والتفاوت بين الكلي والجزئي في نفس الادراك فحينئذ
منحازا مدركا جزئيا وما كان مدركا من حيث نفس هويته مع قطع النظر عن الانحياز كليا ولما كان الاول متحققا في الاساس
واثنان في التعقل عندهم قالوا اما ادراك احساس جزئي او ادراك بادراك تعقلي كلي وثانيهما ان التشخص بحسب العقل
من الهوية والتشخص والوجود هوية بسيطة فالهوية على كلا الرايين ليس امرا متحصلا خارجا فلهذا في الخارج هوية وهوية غير منحازة
بهوية ينضم اليه فلا يصح ان الموجود في الخارج ما يمانعه هوية وهوية ينضم اليه بحسب هذا النحو من الوجود وهذه الناقشة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)